تقييم إصلاحات القطاع الزراعي بالجزائر من منظور تحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة تحليلية خلال الفترة [1990- 2023]

Evluating agricultural sector reforms in Algeria from the perspective of achieving economic development

Analytical study during the period (1990-2023)

خرافي خديجة *

جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس– الجزائر

khrafikhadidja@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2024/01/23 تاريخ القبول: 2024/03/22 تاريخ النشر: 2024/05/02

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى توضيح العلاقة بين القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مع تحديد مستوى كفاءة وفعالية الإصلاحات الجديدة التي مست القطاع بالجزائر.

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، يتبين لنا قدرة القطاع الزراعي على دفع قاطرة التنمية الاقتصادية بالعديد من الدول، وعليه سعت الجزائر إلى تطوير سياساتها الزراعية، من خلال تبني خططٍ تنموية، استهدفت بها مختلف جوانب قطاعها الزراعي، غير أن تنفيذها ما يزال يواجه عددا من الثغرات والعقبات التي تحول دون تنمية القطاع، وزيادة إنتاجيته الأمر الذي يستدعي بطبيعة الحال ضرورة التدخل السريع من أجل إصلاح السياسات الوطنية، وتقليص الفجوة الزراعية والغذائية على حد السواء.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، التنمية الاقتصادية، الفجوة الغذائية، الإصلاحات، الإنتاج الزراعي.

تصنيفات JEL: J43;J02.N01 .

Abstract:

Through this research, we aim to clarify the relationship between the agricultural sector and achieving economic development, while determining the level of efficiency and effectiveness of the new reforms that affected this sector in Algeria.

This study showed that the agricultural sector is capable of achieving economic development in many countries. Therefore, Algeria sought to develop its agricultural sector by adopting a set of development plans, However, its implementation still faces a number of obstacles that prevent the development of the sector and increasing its productivity.

Keywords: agricultural sector, economic development, Nutrition gap, reforms, Agricultural Production.

Jel Classification Codes:J43;J02.N01.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

سعت الجزائر في المرحلة التي تلت الاستقلال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال استراتيجية تعتمد بالدرجة الأولى على التوجه الصناعي، مصحوبة بثورة إصلاح زراعي، غير أن ضعف الإمكانيات التقنية، وعدم استغلال كامل الثروات الفلاحية، فضلا عن تدهور الاعتمادات المخصصة للقطاع، أدى إلى دخول الجزائر في أزمة تبعية غذائية، حيث اعتمدت في تلبية حاجاتها الزراعية على الاستيراد من الخارج، مستندة في ذلك على الموارد المالية لصادراتها من المحروقات، ولكن مع انخفاض أسعار البترول في الثمانينات، تدهورت وضعية الاقتصاد الوطني بسبب هشاشته. وعليه، إستأنفت الجزائر مجهوداتها في مجال إصلاح قطاعها الزراعي بهدف الإسراع في تنميته وزيادة إنتاجيته، وتحقيق التنمية الشاملة.

وسعيا منها لتحسين الوضعية في الأرياف والاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحرك الرئيسي للقطاع الزراعي، تبنت الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي؛ وهوما يحتاج إلى تقييم موضوعي، لاكتشاف مدى قدرة القطاع الزراعي على تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل هذه الإصلاحات الراهنة وتشخيص مكامن الخلل واقتراح الحلول الممكنة.

❖ **إشكالية الدراسة**

إن السؤال الأساسي الذي نطرحه في ظل هذا الحديث هو:

ما مدى مساهمة إصلاحات القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة**

إنطلاقا من السؤال الرئيسي للبحث، تم تبني مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- يلعب القطاع الزراعي دورا فاعلا في دفع قاطرة التنمية الاقتصادية بالعديد من الدول؛
- يملك القطاع الزراعي بالجزائر مواردا طبيعية وبشرية كفيلة برفع كفاءته وتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من تلك المحققة حاليا؛
- تفتقر الإصلاحات الراهنة للقطاع الزراعي إلى القدرة على دفعه لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده.

❖ **أهمية البحث وهدفه**

يكتسي موضوع البحث أهميته من أهمية القطاع الزراعي بذاته، الذي لا يزال يمثل أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي تحظى باهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية والمالية، وبهذا نهدف من خلال هذا البحث في توضيح العلاقة بين القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مع تحديد مستوى كفاءة وفعالية الإصلاحات الجديدة التي مست القطاع بالجزائر، والقراءة الجيدة والموضوعية لواقع القطاع الزراعي بالجزائر، عن طريق إدماج مختلف المؤشرات التي من شانها إعطاء صورة عن ذلك، مع تحديد مختلف المعوقات التي تحول دون قدرته على قيادة قاطرة التنمية، ومن ثم العمل على اقتراح التغييرات اللازمة لإصلاح القطاع، والكفيلة بتحسين إنتاجيته، وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارده المتاحة.

❖ **منهجية الدراسة**

في سبيل التحقق من مدى صحة الفرضيات المتبناه، تم الاعتماد على كل من المنهج الاستنباطي، والمنهج التحليلي كما تم توزيع الدراسة على أربعة أقسامٍ أساسية، كما يلي:

- مفهوم القطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- نظرة عامة حول القطاع الزراعي الوطني قبيل إصلاحات سنة 2000؛
- الإصلاحات الاقتصادية الراهنة للقطاع الزراعي الوطني؛
- واقع القطاع الزراعي بالجزائر بعد الإصلاح؛
- تحليل النتائج واستخلاص التوصيات.

2. مفهوم القطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

2. 1. مفهوم الزراعة

تعبر الزراعة عن جوهر الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان منذ فجر التاريخ، وهي تشمل كل الأنشطة الموجهة للعناية بالأرض وسائر المخلوقات، حيث أن الزراعة بالمفهوم الحديث لم تعد تقتصر فقط على الأعمال المتعلقة بالأرض (الفلاحة) وما عليها من محاصيل، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى الأنشطة الأخرى التابعة كالثروة الغابية، الثروة الحيوانية ومنتجاتها من لحوم وألبان وجلود، الثروة الداجنة، الثروة الحشرية ومنتجاتها كالنحل ودودة القز. وهذا هوالمفهوم الواسع للزراعة المتبع من طرف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة لهيئة الأمم المتحدة (FAO, 2017, P3).

2.2 . دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعبر التنمية عن عملية التغيير الواعي الذي يمس مختلف جوانب المجتمع، بهدف استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية (أبونصر، 2007، ص189)، وبهذا ترتبط الزراعة بمفهومها البسيط ارتباطا وثيقا بالتنمية باعتبارها أحد القطاعات الاقتصادية التي تتربع على مجموعة عريضة من طاقات وموارد المجتمع.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تقدم المجتمع، من خلال استنباط أساليبٍ جديدة وإنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيماتٍ أفضل، بهدف رفع مستويات الإنتاج وزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع(سيد محمود، 1988، ص20).

ولم يحظ القطاع الزراعي بنفس الاهتمام في نظريات التنمية المختلفة عبر الزمن، فبالنسبة للمفكرين والفلاسفة الإسلاميين، فإن للزراعة من الأهمية ما يكسبها مكانة هامة ضمن الأنشطة الاقتصادية، مستندين في ذلك إلى آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى:" وهوالذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وأتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين "(سورة الأنعام، الآية 141).

وإن ورود الزراعة وأنشطتها في القرآن الكريم لدليل على اهتمام الإسلام بالأرض وما عليها من مخلوقات ، كما أن العديد من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، قد وجهت إلى الاهتمام بالمسألة الزراعية، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " ما من مسلم يغرس غرسا أويزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"(البخاري، بدون سنة، ص 579)، وبذلك فإن الزراعة في المنظور الإسلامي عمل تعبدي يثاب عليه الإنسان في الدنيا والآخرة، كما ورد عنه – صلى الله عليه وسلم - أنه أعطى خيبر إلى اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها(الزبيدي، 1994، ص237) إلى أن يزداد عدد المسلمين وتزداد خبرتهم في المجال الزراعي، وبذلك أعطى النبي – صلى الله عليه وسلم – الأولوية للإنتاج الزراعي، فلا يكون للتحولات الدينية أثر في خفض مستواه.

أما بالنسبة للتجاريين، فقد كان موقفهم سلبيا اتجاه دور الزراعة، نظرا لكون الثروة وفقا لاعتقادهم تتمثل فقط في التجارة والصناعة، لتأتي بعد ذلك مدرسة الطبيعيين، التي أولت اهتماما فائقا بالنشاط الزراعي، فبالنسبة لهم، تعد الأرض

المصدر الأول للثروة، بل وذهبوا إلى القول بأنها العنصر الإنتاجي الوحيد القادر على إنتاج الثروة، دون غيره من العناصر الإنتاجية الأخرى. أما الكلاسيك، فرأوا أن المصدر الأساسي للتنمية والتطور هوالتركيم الرأسمالي (زيادة الادخار والاستثمار) والذي يمكن تحقيقه من القطاع الصناعي دون الزراعي، حيث أن تقسيم العمل وإدخال التطور التكنولوجي في عمليات الإنتاج، بإمكانهما أن يلغيا بصورة جد واسعة آثار تناقص الغلة في القطاع الصناعي، أما بالنسبة للزراعة، فإن ذلك غير ممكن، حيث أن عرض الموارد الطبيعية بما فيها الأرض الزراعية – نسبة للكلاسيك – محدود نسبيا؛ مما يؤدي بالضرورة إلى تناقص الغلة في الزراعة خاصة مع استمرار النموالسكاني. (Léon et P.Maché, 1998, p40)

وقد جاءت بعد ذلك، المدرسة النيوكلاسيكية والماركسية مسلمة هي الأخرى – على وجه العموم – بأن الزراعة مقيدة بغلال مبدأ تناقص الغلة، أما كتابات أصحاب الفكر الاقتصادي الحديث فقد جاءت ما بين معارض لهذه الفكرة وبين مؤيد لها، وبذلك انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية إلى قسمين أساسيين: قسم يعتمد على أولوية الزراعة، وآخر يعتمد على أولوية الصناعة.

فبالنسبة لاستراتيجية التنمية المبنية على أولوية الزراعة، فتنطلق من فكرة أن ضعف مستوى الإنتاج الزراعي يعيق تنمية القطاعات الأخرى غير الزراعية، حيث أن تطور هذه الأخيرة مرهون بزيادة اليد العاملة فيها، والتي تتم من خلال تنمية إنتاجية العامل الزراعي؛ قصد تحرير نسبة من العمالة الزراعية، كما أن تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يمكننا من تموين تلك الصناعات بالمواد الأولية الزراعية وبالعملة المحلية والأجنبية، أما بالنسبة للاستراتيجية الثانية، فيرى أصحابها أن الإنتاجية في القطاع الصناعي أكبر من تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي، ذلك أن هذا الأخي، يتميز من حيث البنية بالجمود والصعوبات المرتبطة بتحديثه وتطويره، إضافة إلى تميز إنتاجه بالتقلبات الكبيرة لأسباب مناخية؛ مما يجعل فعالية الاستثمارات الموجهة إليه محدودة، وقد زعم العديد من أصحاب هذه الأفكار أن تقدم الزراعة في حد ذاته مرهون بإنكار حقوق الملكية الفردية، واتباع نظام المزارع الجماعية، حتى يكون من الممكن استخدام الميكنة الزراعية. (دراز، 1986، ص 128)

إلا أن التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة يتناقض تماما مع هذه الآراء، فقد كان للتنمية الزراعية الدور الأعظم في صنع تاريخ العديد من هذه الدول، حيث أنها لم تنطلق صوب التنمية الصناعية إلا بعد أن حقق قطاعها الزراعي زيادة جوهرية، كفلت تمويل المراحل التالية من التنمية. كما أن إعطاء الأولوية شبه الكلية للقطاع الصناعي ضمن خطط التنمية الاقتصادية، أدى إلى فشل عمليات التنمية في أغلب الدول التي اتبعت هذه المنهجية. أما عن فكرة ضرورة اتباع نظام المزارع الجماعية الواسعة (الكبيرة)، وضرورة إدخال الميكنة الزراعية عليها، فإن "شولتز" T.W.schultz قد بين سنة 1964 في كتابه "تغيير الزراعة التقليدية"، أن العامل الأساسي المحدد للإنتاجية في المجال الزراعي ليس بمساحة ونوعية الأراضي الزراعية، وإنما هومهارة اليد العاملة الزراعية، ومدى تطبيق المعارف والنماذج العلمية، واستعمال التقنيات الحديثة، مثل: استعمال البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية... (Léon et P.Maché, 1998, p30).

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن التنمية الزراعية تعد شرطا مسبقا لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول – خاصة النامية – التي تملك من عوامل الإنتاج الزراعي ما يؤهلها للقيام بذلك. كما يتضح لنا أن التنمية الزراعية لا تتطلب اتباع أساليب الزراعة الواسعة، ولكنها تتطلب تحسين مدخلات الإنتاج وصقل العنصر البشري.

3.نظرة عامة حول القطاع الزراعي الوطني قبيل إصلاحات سنة 2000

بعد الاستقلال، تبنت الجزائر سياسة التسيير الذاتي، التي اعتمدت على تأميم المزارع التي هجرها المستعمرين والإبقاء عليها، دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة، على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال، تحت إشراف وإدارة لجان التسيير الذاتي.(طالبي وصالحي، 2015، ص 215)

وبذلك، اهتمت الدولة غداة الاستقلال بالمستثمرات الفلاحية الأكثر غنى في البلاد، واحتفظت بحق الملكية والإشراف ومع بوادر السبعينات، تأكد التوجه الاشتراكي للبلاد عبر إصلاح الثورة الزراعية، أين قامت السلطات الوطنية بتأميم الأراضي غير المستغلة، وأكبر الأراضي التابعة للمواطنين، مع الحفاظ على نفس نمط التسيير الجماعي للمستثمرات الفلاحية من خلال تجميع المستفيدين في تعاونيات إنتاجية، وتزويدها بالمكننة، مع دعمها عبر فتح اعتماداتٍ سنوية للقطاع الفلاحي مرتكزتا في ذلك على إيرادات صادرات المحروقات.(مصطفى وراتول، 2015، ص3)

غير أن هذه الإصلاحات الاولية للقطاع الزراعي في الجزائر باءت بالفشل الشديد، ذلك أن منح حق الإدارة المطلقة للجان التسيير الذاتي، وحرمان العمال منها؛ أدى إلى تضارب مصالح الطرفين، كما أن عدم تطبيق الرقابة والمتابعة الصارمة، أدى إلى تفشي الإهمال والتبذير على مستوى المستثمرات الفلاحية، وعجزها الدائم عن تحقيق نتائج مشجعةٍ؛ الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال في ضعف نتائج القطاع الزراعي الوطني، واهتلاك موارده، فضلا عن تدهور الأوضاع المعيشية للفلاح وارتفاع فاتورة الواردات الزراعية.(طالبي وصالحي، 2015، ص 216)

ومع أواخر ثمانينات القرن الماضي، إنخفضت أسعار البترول، وتدهورت أوضاع الاقتصاد الوطني، الأمر الذي دفع بالسلطات الوطنية إلى التوجه لاقتصاد السوق، فكان بذلك إصلاح 1987 في المجال الفلاحي، الذي أدخل حق الانتفاع الدائم للأراضي الفلاحية، ثم جاء إصلاح 1990، القاضي بإعادة الأملاك المؤممة لأصحابها بغرض تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد القطاع الزراعي، غير أن تضارب الإصلاحات من جهة، ومحدوديتها من جهةٍ أخرى، فضلا عن صعوبات الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر، وعدم استقرار أوضاعها الأمنية بسبب العشرية السوداء، كل هذا أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية لسكان الريف، وتضاعف حركات النزوح الريفي، مما أدى إلى ضعف مؤشرات أداء القطاع الزراعي وتدهورها.(مصطفى وراتول، 2015، ص4)

فبالرغم من تزايد حجم الإنتاج الزراعي، حيث قدر سنة 1962 بحوالي 3232مليون دولار أمريكي، وبلغ 6079مليون دولار أمريكي، سنة 1999، إلا أن متوسط نصيب الفرد منه انخفض من 274.46 دولا، إلى 200.2دولار، ما بين الفترتين وهوما يعني عدم قدرة القطاع الزراعي على النمو بمعدلات تساير نسب الزيادة السكانية، كما سجل الميزان التجاري الزراعي عجزا بقيمة 4986مليون دولار، في حين أنه حقق فائضا بقيمة 664مليون دولار، عام 1962، وبفجوة غذائية تزيد عن 4632.8 مليون دولار أمريكي، عام 1999.(FAO, 2006)

4.الإصلاحات الاقتصادية الراهنة للقطاع الزراعي الوطني

بعد فشل التجارب السابقة التي خاضتها الجزائر في مجال إصلاح قطاعها الزراعي، استأنفت الدولة مجهوداتها، مع مطلع الألفية الجديدة، من خلال تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبرنامج التجديد الفلاحي، بغية تعميق الإصلاحات وإعادة هيكلة القطاع الزراعي، وعصرنته، بما يسمح بتكثيف إنتاجيته، وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

4. 1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:(2000-2008)

هو برنامج تنموي يموله الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، يهدف إلى تفعيل القطاع الزراعي من خلال حماية موارده الطبيعية، والمحافظة عليها، واستغلالها بشكل عقلاني، فضلا عن استصلاح الأراضي بهدف توسيع المساحة الزراعية.(بن صويلح، 2018، ص 187)

ويمثل القانون 99-11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، بمثابة الانطلاقة الفعلية لهذا البرنامج، حيث تم من خلاله تخصيص اعتمادات سنوية، عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، تضمن مساهمة الدولة في تنمية القطاع الزراعي من خلال تقديم إعانات في سبيل تحقيق الأهداف التالية:(الجريدة الرسمية، 1999، ص 76)

- تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تثمينه، تخزينه، تكييفه وتسويقه، وحتى تصديره؛
- تنمية عمليات الري الفلاحي؛
- المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية؛
- تمويل مخازن الأمن الغذائي؛
- تدعيم أسعار المنتجات الطاقوية المستخدمة في الزراعة؛
- تخفيض فوائد القروض الفلاحية.

خصصت الدولة لهذا البرنامج حوالي 40 مليار دينار، كدعمٍ مقدمٍ من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، متجاوزة بذلك ما أنفقته على القطاع الزراعي خلال الفترة [1995-1998] بأكثر من أربع مراتٍ، كما استطاعت خلال هذا البرنامج، استرجاع 3 ملايين هكتار من الأراضي، وضمها للقطاع الزراعي.(د.طالبي وآخرون، 2015، ص 218)

4. 2. برنامج التجديد الفلاحي والريفي

أطلق برنامج التجديد الفلاحي والريفي رسميا عام 2009، بهدف دعم الأمن الغذائي، ودفع القطاع الزراعي للعب دور أساسي لتحريك قاطرة التنمية الاقتصادية، من خلال ترقية الأقاليم الريفية، وتكثيف الإنتاج الزراعي.(وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، ص 7)

خصصت الدولة لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي غطاء مالي قدره 1000مليار دينار جزائري من النفقات العمومية خلال الفترة [2009-2014]، موزعة على ثلاث مجالات أساسية، كالتالي:(MDAR, 2010, p 7)

- **التجديد الفلاحي:** سخرت الدولة لهذا المجال غلاف مالي قدره 600 مليار دينار، بهدف تعزيز قدرات القطاع الزراعي على الإنتاج، وزيادة إنتاجيته من الحبوب والمنتجات الاستراتيجية، من خلال عصرنة القطاع ودعمه بالمكننة، فضلاعن تطوير آليات الضبط وحماية مداخيل الفلاح من خلال تعزيز جهاز دعم المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛
- **التجديد الريفي:** بهدف حماية الموارد الطبيعية والنباتية والرعوية، وحماية الموارد المائية، سخرت الدولة من خلال هذا البرنامج غطاء مالي قدره 376مليار دينار جزائري، حيث عملت الدولة من خلال هذا البرنامج على حماية الموارد المائية من خلال إنجاز 34 حوض مائي، ومحاربة التصحر وتوسيع الأراضي الزراعي عن طريق عمليات الاستصلاح بالامتياز، فضلا عن تبني مشاريع لإعادة تطوير وتحسين الإنتاج الغابي.

- **تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية:** من خلال توجيه مبلغ قدره 24مليار دينار جزائري، لبناء محطات تجريبية جديدة، وإعادة تأهيل مراكز التدريب والتكوين التابعة للقطاع الزراعي، وإبراز التقنيات التكنولوجية الزراعية لفائدة المزارعين والمستثمرين.

وقد صادقت الجزائر على برنامج النموذج الجديد للنمو[2016-2030]، غير أنه لم يتم خلاله الإشارة إلى تطوير القطاع الزراعي، وبذلك ما تزال السلطات الجزائرية تخصص اعتمادات سنوية للقطاع الزراعي في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي، بحيث يستمر الاسترشاد بتدابير الدعم التي أملاها البرنامج في 2009.(د. بن محمد، 2020، ص 56)

وقد عرف حجم الدعم المقدم للقطاع الزراعي الوطني تذبذبا متباينا خلال هذه الفترة، وهوما يبينه الجدول التالي:

الجدول 1: حجم الدعم المقدم للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة [2015-2023]

السنوات	حجم الدعم(مليار دج)	السنوات	حجم الدعم(مليار دج)
2015	209.4	2020	225.1
2016	198.2	2021	214.9
2017	101	2022	253.4
2018	116.5	2023	618.1
2019	235.2		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المرجع التالي: وزارة المالية:«قوانين المالية»، بوابة وزارة المالية، تاريخ التحيين 15 سبتمبر 2023.
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar

5. واقع القطاع الزراعي بالجزائر بعد الإصلاح

في سبيل التعرف على مستوى فعالية الإصلاحات الجديدة التي مست القطاع الزراعي بالجزائر، ومدى ضرورة تعميق الإصلاح، سنعمل فيما يلي على تحليل واقع هذا القطاع بعد الإصلاح، ومدى كفاءته في أداء دوره التنموي، من خلال دراسة مختلف إنجازاته أومؤشرات أدائه، وكذلك إمكانياته الفعلية والممكنة، خلال الفترة الراهنة.

5. 1. تطور مساهمة الإنتاج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي

الجدول 2: الإنتاج الزراعي في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة [2000-2022]

السنوات	إجمالي الناتج الزراعي مليون دولار	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الدولار)
2000	5677.3	7.3	184.9
2005	8283.4	8.1	251.7
2010	10580.5	9.7	295.5
2015	13884.0	11.6	493.4
2016	14238.0	11.4	478.8
2017	14249.1	11.3	492.9
2018	15029.0	11.6	487.5
2019	15518.7	11.8	477.1
2020	15542.2	12.6	475.5
2021	14467.8	11.5	480.1
2022	15306.9	11.6	355.9

Source: FAO:«World food and agriculture, Data», 2023. https://www.fao.org/faostat/en/#data

من خلال الجدول رقم (2)، نلاحظ تزايدا مستمرا للناتج الزراعي في الجزائر، خلال الفترة [2000-2022]، غير أنه شهد انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2021، الأمر الذي قد يرجع إلى العقبات الاقتصادية لأزمة كورونا، كما نلاحظ أيضا تزايد شبه مستمر لمساهمة الإنتاج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي بالجزائر، خلال كامل فترة الدراسة، ومع ذلك، ما تزال مساهمة القطاع جد متواضعة مقارنة بمساهمة باقي القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع المحروقات، الذي لا يزال يترأس القائمة منذ الاستقلال الوطني، حيث تساهم الصناعات الاستخراجية بنصيب الأسد في الناتج الإجمالي المحلي بالجزائر. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي للجزائر 355.9 دولار عام 2022، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 25%، كما أن تذبذب هذا المؤشر خلال كامل فترة الدراسة، يثبت لنا عدم قدرة القطاع الزراعي الوطني على النموبمعدلاتٍ تساير معدلات نموالزيادة السكانية.

5. 2. تطور مساحة الأراضي الزراعية

الجدول 3: تطور مساحة الأراضي الزراعية بالجزائر خلال الفترة [2000-2020] **الوحدة: ألف هكتار**

السنوات	مساحة الأراضي الزراعية	مساحة المروج والمراعي الدائمة	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة
2000	40021	31829	8192
2010	41374	32963	8411
2015	41456	32994	8462
2020	41358,8	32841.8	8517

Source: FAO:«World food and agriculture, statistical year book 2022 »,food and agriculture organization of the united nations, Rome, 2022, p 84.

تمتلك الجزائر مواردا زراعية هامة ومتنوعة، حيث تقدر مساحة الأراضي الزراعية، حسب بيانات الجدول رقم (3)، بـ 41.3 مليون هكتار، إلا أن هذه الأراضي تعاني من عدة مشاكل أهمها: قلة المساحة الصالحة للزراعة وتناقصها، تدهور إنتاجيتها وجودتها. فبالرغم من كبر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر، إلا أن المساحة الصالحة للزراعة منها لا تتعدى سنويا 21%، فقد قدرت سنة 2020، على سبيل المثال، بـ 8517 هكتار فقط، ولعل هذا التباين ما بين المساحتين يعد من بين أهم النقاط التي تظهر لنا على الأقل الإمكانيات الضخمة للتوسع الأفقي في الزراعة الجزائرية. أضف إلى ذلك فإنه وبالرغم من الإمكانيات الواسعة لزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر، فإن قطاع الفلاحة لم يستطع منذ 2000 حتى الآن إلا اكتساب حوالي 325 ألف هكتار من خلال استصلاح الأراضي، وهذه الزيادة تعد ضعيفة جدا مقارنة بباقي المساحة القابلة للزراعة، فهي لا تمثل منها إلا 0.79 %.

كما بينت لنا الدراسات السابقة، كبر حجم الأراضي الزراعية التي يفقدها القطاع الزراعي في الجزائر سنويا بفعل البناء أو السكن الحضري، والتي يقع أغلبها في المنطقة العالية الخصوبة، خاصة بعد تبني البرامج التنموية المنتهجة منذ الاستقلال، والتي أدت إلى زيادة عدد المستثمرات الزراعية؛ مما أدى إلى تفتت وتبعثر الملكيات، كما أدى إلى إحداث توسع في الأراضي الزراعية غير المنتجة من أجل إقامة المباني، الحظائر والطرقات على حساب الأراضي الزراعية، حيث بلغ سنة 2019، حجم الأراضي الزراعية غير المنتجة في الجزائر 2652454 هكتار، أي ما نسبته 6% من إجمالي الأراضي الزراعية(MADR, 2019, P 6). إضافة إلى ما سبق، فإن العديد من المساحات الزراعية في الجزائر، لايزال أصحابها أومستغلوها يعانون من مشاكل عقارية ناتجة عن الإصلاحات المتوالية والمضادة، التي شهدتها طبيعة حيازة العقار الفلاحي في الجزائر، مما يؤدي بالعديد منهم إلى ترك هذه الأراضي بدون استغلال.(عبة، 2016، ص 204)

كما بينت العديد من الدراسات أن زيادة المساحة الصالحة للزراعة بفعل عمليات الاستصلاح كانت أكبر من تلك المفقودة، إلا أن خصوبتها وجودتها أقل بكثير. كما تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر من مشكلة تدهور إنتاجيتها وجودتها بفعل العديد من المظاهر، كالتصحر، الجفاف وارتفاع نسبة ملوحة أراضيها والانجرافات المائية والحرائق، إضافة إلى الاستغلال الزراعي السيء(MEA, décembre 1995)؛ وبذلك فإن توسيع الأراضي الزراعية من خلال عمليات الاستصلاح، قد لا تكون كافية لتعويض الفقد في الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعي.

5. 3. تطور العمالة في القطاع الزراعي

وظف القطاع الزراعي الجزائري، حسب بيانات الجدول رقم (4)، 1117 ألف عامل، والذي يمثل فقط 10.3% من حجم القوى العاملة، وهي تعد نسبة جد ضعيفة. كما نلاحظ أيضا، أن نسبة استقطاب القطاع الزراعي لليد العاملة بالجزائر تقلصت في نهاية فترة الدراسة، أي في سنة 2021، إلى حوالي نصف ما كانت عليه في بداية الفترة، أي في سنة 2000 الأمر الذي يرجع أساسا إلى زيادة عامل الهجرة الريفية والزراعية، نظرا لقلة المرافق العامة والمواصلات في المناطق الريفية بالإضافة إلى تميز العمل الزراعي بصعوبته، انخفاض قيمته الاجتماعية، وكذا انخفاض دخله وامتيازاته (ترقية ، سكن...) وهذا إضافة إلى تدهور أوضاع الأمن والاستقرار، خاصة في المناطق الريفية، فضلا عن ازدياد حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالصناعة والخدمات، إلى اليد العاملة، التي يتم الحصول على جزء منها من الريف. وتعد الهجرة، أحد أهم العقبات الأساسية التي تحول دون تطوير وتنمية القطاع الزراعي بالجزائر، إضافة إلى مساهمتها في زيادة معدلات البطالة والضغط على سوق العمل، وهذا إن دل، فإنما يدل على فشل البرامج التنموية الوطنية في ترقية الأقاليم الريفية، وحماية الموارد الطبيعية للقطاع الزراعي، وعلى رأسها اليد العاملة.

الجدول 4: تطور العمالة في القطاع الزراعي بالجزائر خلال الفترة [2000-2021]

السنوات	حجم العمالة في القطاع الزراعي بالجزائر	
	العدد(ألف)	% من إجمال العمالة
2000	1393	22.2
2005	1643	19.4
2010	1179	12.0
2015	1003	9.6
2017	1101	10.2
2018	1105	10.00
2019	1112	9.9
2020	1114	10.5
2021	1117	10.3

Source: FAO:«World food and agriculture, statistical year book 2022 »,food and agriculture organization of the united nations, Rome, 2022, p-p 109-116.

5. 4. تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت الزراعي

يمثل رأس المال أحد أهم العوامل الرئيسية التي تساعد على نموالإنتاج الزراعي، وزيادة الإنتاجية بشكل عام وتحسين كفاءة استخدام العناصر الإنتاجية الأخرى بشكل خاص، إذ يتيح للقطاع الزراعي توفير ما يستلزمه من عتاد، آلات بذور محسنة وسماد كيماوي... وغيرها من عناصر الإنتاج المساعدة على رفع إنتاجيته.(أبوزيد، 2015، ص 2037)

وبالنسبة للجزائر، وعلى مستوى العتاد الزراعي، فيبدوأن تطوره الكمي كان على وجه العموم مرضيا، فقد قدر عدد الجرارات المستعملة بحوالي 134 جرار لكل كيلومتر مربع سنة 2018، وبلغ إجمالي الآلات الزراعية المستعملة خلال الفترة [2005-2014]، 108999 آلة، متصدرة بذلك قائمة عريضة من الدول الإفريقية(Oliver and other, 2018, P 10).

وحسب بيانات الجدول رقم (5)، شهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت الزراعي بالجزائر نوعا من التحسن الطفيف خلال فترة الدراسة [2000-2021]، وهوما قد يدل على نجاح البرامج التنموية الوطنية في تنمية الاستثمارات الفلاحية، غيرأن ذلك التحسن في عدد الآلات الزراعية المستعملة خلال فترة الدراسة، يفقد الكثير من أهميته، إذا أخذت بعين الاعتبار الحالة الوظيفية لهذا العتاد وعمره العملي، حيث أشارت التقديرات إلى كبر نسبة العطل فيه، إضافة إلى أن حوالي 80% من هذه الآلات الزراعية أكبر من عمرها الإنتاجي .(FAO, 2006)

الجدول 5: تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت الزراعي بالجزائر خلال الفترة [2000-2021]

السنوات	الجزائر
2000	13.3
2005	10.6
2010	10.1
2015	12.0
2017	13.0
2018	13.1
2019	13.6
2020	14.2
2021	14.4

Source: FAO:«World food and agriculture, statistical year book 2022 »,food and agriculture organization of the united nations, Rome, 2022, p-p 124-126.

أما فيما يخص الأسمدة والمبيدات الحشرية، فيقل استعمالها في الجزائر، حيث بينت الدراسة أن نظام التبوير هوالأكثر استعمالا، بالرغم مما له من مساوىء على كمية الإنتاج الزراعي السنوي. وفي سنة 2020، قدرت كمية الأسمدة المستعملة في الزراعة الجزائرية بـ 6067 طن، أي بمعدل 0.71 كلغ/للهكتار، في حين وصلت بالمغرب - وهوبلد مجاور يتشابه كثيرا في خصائصه الطبيعية مع الجزائر- إلى 13697 طن، أي بمعدل 1.46كلغ/الهكتار(FAO, 2022, P134)؛ وهوما يدل على أن الجزائر لا تتبع التسميد إلا بمعدلات جد منخفضة، الأمر الذي انعكس بالسلب على كمية إنتاجها الزراعي، ونوعية الإنتاج بحد ذاته.

5. 5. تطور استعمال الموارد المائية في القطاع الزراعي

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، إذ تغطي ما يقارب 88% من إجمالي الأراضي الزراعية، غير أن 90% من مساحة الجزائر هي أراضي صحراوية، يكاد ينعدم بها تساقط الأمطار، كما تتسم كذلك الأمطار في الجزائر بعدم الانتظام والتذبذب الشديد، والتوزيع غير المعتدل، وبذلك، فإن القطاع الزراعي بالجزائر غير مؤهل لإقامة زراعات مطرية مستقرة ومكثفة.(بن صوشة وآخرون، 2022، ص 272)

وبالتالي فإن تنمية القطاع الزراعي في الجزائر وتحقيق أهدافه لا يتم بلوغه إلا من خلال الاعتماد على أسلوب الري بجانب الزراعة المطرية، غير أنه، ومن خلال الجدول رقم (6)، يتضح لنا أن مساحة الأراضي المسقية في الجزائر، خلال كامل فترة الدراسة، لم تتجاوز سنويا 1365 ألف هكتار؛ الأمر الذي قد يبين لنا ضعف اهتمام الجزائر بالزراعة المروية، مع وجود

تقصير كبير في مجال استخدام الموارد المائية في الزراعة؛ مما يؤدي سنويا إلى إهدار نسبة هامة من المياه، في الوقت الذي يعبر فيه تذبذب الإنتاج الزراعي وقلته عن الاحتياج الكبير لهذا العنصر الإنتاجي الأساسي.

الجدول 6: تطور الموارد المائية في القطاع الزراعي بالجزائر خلال الفترة [2000-2020]

السنوات	مساحة الأراضي المسقية في الجزائر ألف هكتار	مقدار سحب المياه في الزراعة من إجمالي السحب بالجزائر%
2000	601	60.7
2005	825	59.7
2010	1101	59.7
2015	1360	63.8
2016	1360	65.8
2017	1365	64.1
2018	1365	63.8
2019	1365	63.8
2020	1365	63.8

Source: FAO:«World food and agriculture, statistical year book 2022 »,food and agriculture organization of the united nations, Rome, 2022, p-p 94-105.

5. 6. تطور الفجوة الغذائية بالجزائر، ووضع الميزان التجاري الزراعي

يوضح الجدول رقم (7)، أن الصادرات الزراعية للجزائر عرفت خلال فترة الدراسة تحسنا ملحوظا مع بعض التذبذب البسيط، غير أنها لم تغط سنويا إلا نسبة ضعيفة من حجم الواردات الزراعية، حيث وصلت في أحسن حالاتها إلى 4.84%؛ وبذلك أصبحت فاتورة الواردات الزراعية تمثل عبئا ثقيلا على كاهل ميزان المدفوعات، نظرا لارتفاع أسعارها العالمية، وزيادة الطلب المحلي عليها؛ وبذلك، فإنه وبالرغم من مختلف الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في سبيل تنمية قطاعها الزراعي، إلا أن هذا الأخير لم يستطع تلبية احتياجات الأسواق المحلية، وتحقيق مستويات مقبولة من الاكتفاء الذاتي.

وما يزيد الطين بلة، هوأن أغلب الواردات الزراعية هي مواد غذائية، وقد أخذت هذه الواردات الغذائية اتجاها متزايدا بشكل متسارع، فبالرغم من تسجيلها لبعض الانخفاضات الطفيفة، خلال بعض السنوات، كتلك المسجلة سنة 2016، 2019 و2021، إلا أنها سرعان ما تعود إلى مستويات أعلى من السابقة. كما أن سبب انخفاض حجم الواردات الغذائية في بعض السنوات لا يرجع إلى زيادة عرض الإنتاج الوطني، وإنما قد يعود لعدة أسباب أخرى كارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، وإجراءات تحديد وتقييد الواردات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا، أن وتيرة الفجوة الغذائية تزايدت هي الأخرى، وبلغت مستويات قياسية، قدرت سنة 2021، بأكثر من 95.5% من إجمالي حجم الواردات الغذائية؛ وهو ما يدل بشكل واضح، على قصور الجهاز الوطني للعرض الغذائي، وعدم قدرته على مسايرة تطور الطلب الوطني.

الجدول 7: تطور الفجوة الغذائية، ووضع الميزان التجاري بالجزائر خلال الفترة [2000-2021]

الوحدة: ألف دولار

السنوات	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	نسبة التغطية	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2000	4889472	12037	0.24	4528454	11831	4516623
2005	5695682	57808	1.01	5218915	57656	5161259
2010	5974325	57715	0.96	5272038	57361	5214677
2015	9924016	279755	2.81	8865210	279912	8585298
2016	9606944	349361	3.63	8603531	349334	8254197
2017	9457030	388460	4.10	8539069	387176	8151893
2018	9713954	248282	2.55	8641274	243011	8398263
2019	9658081	467495	4.84	8575035	463206	8111829
2020	9703517	468295	4.82	8951733	464989	8486744
2021	9347992	391131	4.18	8741775	386167	8355608

Source: FAO: «Data. Trade indices», 2023 . https://www.fao.org/faostat/en/#data/TI

كما أن معظم الواردات الزراعية في الجزائر تتكون من سلع غذائية أساسية، تتميز بطلب قليل المرونة، كالحبوب حيث بلغ حجم الواردات الوطنية من هذه المادة الأساسية عام 2020، ما يزيد عن 3253 مليون دولار أمريكي، بمعدل يقارب 40% من إجمالي الواردات الغذائية (FAO, 2022, p 224). في حين أن معظم صادراتنا الغذائية هي مواد ثانوية (كالتمور)؛ وهوما يؤدي إلى تعميق الفجوة الغذائية في الجزائر، ويثبت ضعف البرامج التنموية الوطنية، وفشلها في بلوغ أهدافها المسطرة.

6. تحليل النتائج

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، يتبين لنا قدرة القطاع الزراعي على دفع قاطرة التنمية الاقتصادية بالعديد من الدول؛ وهوما يثبت لنا صحة الفرضية الأولى، حيث أن تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يمكننا من تموين الاقتصاد بالمواد الأولية الزراعية وبالعملة المحلية والأجنبية، كما أن تنمية القطاعات الأخرى غير الزراعية، مرهون بزيادة اليد العاملة فيها والتي تتم من خلال تنمية إنتاجية العامل الزراعي؛ قصد تحرير نسبة من العمالة الزراعية.

كما بينت لنا الدراسة صحة الفرضيتين الثانية، والثالثة، ذلك أن القطاع الزراعي بالجزائر يملك مواردا طبيعية وبشرية، كفيلة برفع كفاءته وتحقيق، مستويات إنتاجية أعلى من تلك المحققة حاليا؛ غير أن الإصلاحات الراهنة للقطاع الزراعي تفتقر إلى القدرة على دفعه لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده.

فقد سعت الجزائر إلى تطوير سياساتها الزراعية، من خلال تبني خططٍ تنموية، استهدفت بها مختلف جوانب قطاعها الزراعي، غير أن تنفيذها ما يزال يواجه عددا من الثغرات والعقبات التي تحول دون تنمية القطاع، وزيادة إنتاجيته؛ الأمر الذي يستدعي بطبيعة الحال ضرورة التدخل السريع من أجل إصلاح السياسات الوطنية، وتقليص الفجوة الزراعية والغذائية على حد السواء.

وعموما، تتمثل أهم العقبات التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر، والتي تحول دون قدرته على تحقيق التنمية الوطنية، فيما يلي:

- كبر حجم الأراضي الزراعية التي يفقدها القطاع الزراعي في الجزائر سنويا بفعل البناء أوالسكن الحضري، والتي يقع أغلبها في المنطقة العالية الخصوبة، خاصة أن البرامج التنموية المنتهجة منذ الاستقلال أدت إلى زيادة عدد المستثمرات الزراعية؛ مما أدى إلى تفتت وتبعثر الملكيات، وإحداث توسع في الأراضي الزراعية غير المنتجة من أجل إقامة المباني الحظائر والطرقات على حساب الأراضي الزراعية؛
- تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية بالجزائر بفعل التصحر، الجفاف وارتفاع نسبة ملوحة أراضيها والانجرافات المائية والحرائق، إضافة إلى الاستغلال الزراعي السيء، وضعف عمليات التسميد والتكوين الرأسمالي الزراعي، ونقص المعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع؛
- الاعتماد على سياسة التبوير، مما يؤدي سنويا إلى بقاء مساحات فلاحية شاسعة دون استغلال؛
- ضعف عمليات استصلاح الأراضي الزراعية، مع إعطاء الأولوية للتوسع الأفقي، على حساب التنمية الرأسية؛ الأمر الذي ساهم في تقليل العائد من الاستثمارات الزراعية، واتساع الفجوة الغذائية؛
- معانات العديد من الفلاحين من مشاكل عقارية، نتجت عن الإصلاحات المتوالية والمضادة التي شهدتها طبيعة حيازة العقار الفلاحي في الجزائر، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك راضيهم بدون استغلال؛
- إنتشار الأمية، وانخفاض المستوى التعليمي بين الفلاحين، وضعف البرامج التدريبية، وغياب الإرشاد الزراعي الفعال؛
- زيادة عامل الهجرة الريفية والزراعية، نظرا لقلة المرافق العامة والمواصلات في المناطق الريفية، بالإضافة إلى تميز العمل الزراعي بصعوبته، انخفاض قيمته الاجتماعية، وكذا انخفاض دخله وامتيازاته (ترقية ، سكن...)، وهذا إضافة إلى تدهور أوضاع الأمن والاستقرار؛ وهوما يدل على فشل البرامج التنموية الوطنية في ترقية الأقاليم الريفية، وحماية الموارد الطبيعية للقطاع الزراعي، وعلى رأسها اليد العاملة؛
- عدم توافر البنى التحتية والخدمات الزراعية المساندة، التي تتيح قيام مشاريع زراعية متكاملة؛
- تقصير الجزائر في مجال تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود واستغلال المتاح منها، وضعف اهتمام الجزائر بالزراعة المروية؛ مما يؤدي سنويا إلى إهدار نسبة هامة من المياه، في الوقت الذي يعبر فيه تذبذب الإنتاج الزراعي وقلته عن الاحتياج الكبير لهذا العنصر الإنتاجي الأساسي؛
- تقصير الحكومة الجزائرية في تدعيم عمليات السقي الاقتصادي كالري المحوري والري بالرش، وتقصيرها في مجال استصلاح الأراضي وتقديم القروض بدون فوائد ربوية؛
- عزوف الفلاحين عن تأمين منتوجاتهم، نظرا لنقص ثقافة التأمين، وضعف العمليات التحسيسية لأهمية التأمين، فضلا عن غلاء أقساطه، وبيروقراطية إجراءات التعويض، ونقص مبالغه؛ (الطيف وآخرون، 2018، ص 61)
- ضعف هياكل تخزين المنتوج الزراعي، ونقص طاقاتها التخزينية، فضلا عن عدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية؛ الأمر الذي يؤدي سنويا إلى ضياع كميات مهولة من الإنتاج الزراعي الوطني.

7. التوصيات:

في سبيل التخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الوطني، وتحسين إنتاجيته، نقترح ما يلي:

- إصدار قوانين جديدة وصارمة لحماية الموارد الطبيعية للقطاع الزراعي وتنميتها، من خلال تكثيف عمليات دعم استصلاح الأراضي، وحماية البيئة والتنوع الحيوي، ومنع الاستخدام الجائر للأراضي الزراعية؛
- ضرورة تسوية مشاكل العقار الفلاحي؛

- تنمية البنى التحتية، وتوسيع هياكل التخزين وتطويرها؛
- ضرورة وضع سياسة ملاءمة لتكوين وتدريب اليد العاملة الزراعية، وتطوير مراكز البحث في الميدان الفلاحي؛
- تشجيع الاستثمار الزراعي، عن طريق تخصيص مواردٍ مالية أكبر لتمويل المشاريع الاستثمارية الزراعية؛
- ترشيد استخدام المياه، عن طريق اقتراح تطوير أنظمة مقتصدة للمياه، وتكثيف عمليات الدعم المالي الموجه لتحويل أنظمة السقي غير الاقتصادية المستعملة إلى أشكال أخرى مقتصدة للمياه، كالسقي المحوري والسقي بالرش؛
- الاهتمام بمجال التمويل والدعم الزراعي، وتوفير صيغ تمويل تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل تشجيع المزارعين على التعامل مع المصارف، والحصول على التمويلات المناسبة.

8. خاتمة

مع تنامي دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتخفيف من التبعية الغذائية للعالم الخارجي، في ظل الضغط الشديد على الموارد والمنتجات الزراعية، جراء النموالكبير للسكان، سعت الجزائر إلى تطوير سياساتها الزراعية، من خلال تبني خططٍ تنموية استهدفت مختلف جوانب قطاعها الزراعي، وتمحورت أهدافها أساسا حول السعي وراء تنمية الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، من خلال ترقية الأقاليم الريفية، وتعزيز قدرات القطاع الزراعي على الإنتاج، وزيادة إنتاجيته من الحبوب والمنتجات الاستراتيجية، من خلال عصرنة القطاع ودعمه بالمكننة، فضلاعن تطوير آليات الضبط وحماية مداخيل الفلاح من خلال تعزيز جهاز دعم المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛ إضافة إلى المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية وحماية الموارد المائية، ومحاربة التصحر وتوسيع الأراضي الزراعية من خلال عمليات الاستصلاح بالامتياز، فضلاعن تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية.

غير أنه، ومن خلال دراسة واقع القطاع الزراعي الوطني، تبين لنا أن مؤشرات قصور التنمية الزراعية في الجزائر إنتاجيا متنوعة، ومتعددة، فتطور المساحات الزراعية كان بطيئا نسبيا خلال كامل فترة الدراسة؛ الأمر الذي يرجع أساسا إلى تباطئ عمليات استصلاح الأراضي، من جهة، وتآكل الأراضي الصالحة للزراعة من جهةٍ أخرى، نتيجة عمليات التوسع العمراني، والبناء العشوائي، والتصحر. كما أن فشل الحكومة في ترقية الأقاليم الريفية، وحماية الموارد الطبيعية، أدى إلى ازدياد عامل الهجرة الريفية والزراعية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية للأراضي الفلاحية، ومن ثم قصور الجهاز الوطني للعرض الغذائي، وعدم قدرته على تلبية احتياجات الأسواق المحلية ومسايرة تطور الطلب الوطني، وتحقيق مستويات مقبولة من الاكتفاء الذاتي، فضلا عن اتساع الفجوة الغذائية وتزايد وتيرتها؛ وهوما يثبت بطبيعة الحال فشل البرامج التنموية الوطنية في تحقيق أهدافها المسطرة؛ الأمر الذي يستدعي بطبيعة الحال ضرورة التدخل السريع من أجل إصلاح السياسات الوطنية، وتقليص الفجوة الزراعية والغذائية على حد السواء.

وعليه نقترح من خلال هذه الدراسة، ضرورة القيام بعدة إصلاحاتٍ، على رأسها إصدار قوانين جديدة وصارمة لحماية الموارد الطبيعية للقطاع الزراعي وتنميتها، مع ضرورة التسريع في عمليات تسوية مشاكل العقار الفلاحي، والعمل على تنمية البنى التحتية، وتوسيع هياكل التخزين وتطويرها، تشجيع الاستثمار الزراعي، والاهتمام أكثر بمجال التمويل والدعم الزراعي.

9. قائمة المراجع:

8. 1. المؤلفات:

- أبوعبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي رضي الله عنه:« صحيح البخاري»، المجلد الأول، دار الحديث، القاهرة، بدون سنة.
- أ.د حامد عبد المجيد دراز:«الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986.
- الإمام زيد الدين أحمد بن عبد الله اللطيف الزبيدي:« مختصر صحيح البخاري، المسمى التجريد الصريح لأحكام الجامع الصحيح»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الجزء الأول، 1994.
- مدحت محمد أبونصر:«إدارة وتنمية الموارد البشرية، الاتجاهات المعاصرة»، مجموعة النيل العربية، القاهرة، سنة 2007.
- الجريدة الرسمية: «قانون رقم 99-11، مؤرخ في 15 رمضان 1420ھ، الموافق ل 23 ديسمبر 1999، والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 »، العدد 92، السنة السادسة والثلاثون، مطبعة الجريدة الرسمية، الجزائر، 25 ديسمبر 1999.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:«مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق»، الجزائر، سنة 2012.
- FAO:«World food and agriculture, statistical year book 2022 »,food and agriculture organization of the united nations, Rome, 2022.
- MADR: « la politique de renouveau agricole et rurale», Algérie, novembre 2010.
- Yves Léon et louis P.Maché :«Agriculture et développement, une approche internationale», institut national de la recherche Agronomique, Paris ,1998.

8. 2. رسائل علمية:

- سيد محمود سيد محمد:« التنمية الاقتصادية في موريطانيا في ضوء التجربة السورية»، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد والتجارة، سنة 1988.

8. 3. مقالات:

- أمال بن صويلح:« المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي بالجزائر»، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، أفريل 2018.
- بن صوشة حسين، مولاي لخضر عبد الرزاق:«الموارد المائية وأثرها على نموالقطاع الزراعي بالجزائر»، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد01، الجلفة، الجزائر، سنة 2022.
- أيمن محمد محمد أبوزيد:«دراسة تحليلية إيكونومترية لتأثير مكونات رأس المال على الإنتاج الزراعي في الدول العربية»، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجزء الخامس والعشرون، العدد الرابع، مصر، ديسمبر 2015.
- د.طالبي بدر الدين، ود.صالحي سلمى:« واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2015.
- الطيف عبد الكريم، كوراد فطيمة:«دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني، دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA، ولاية بومرداس»، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، سنة 2018.
- فريد عبة:«تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر، والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية»، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 20، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2016.
- مصطفى سهيلة وأ.د.راتول محمد:«التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي، محاولة تقييمية لخمسين سنة من الاستقلال»، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني02، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2015.
- د. هدى بن محمد:«عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة بني سويف، مصر، يناير 2020.
- FAO, Food and agriculture organisation of the united state: «world programme for the census of agriculture2020»,volume 1:programme, concepts and definition", United nations, Rome, 2017.
- Kirui Oliver K, Braun Joachim:«Mechanization in African agriculture: A continental overview on patterns and dynamics », ZEF working paper series, No 169, Bonn, Germany, june 2018.

4-8: مواقع الأنترنت:

- وزارة المالية:«قوانين المالية»، بوابة وزارة المالية، تاريخ التحيين 15 سبتمبر 2023.

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar

- Organisation: Mouvement écologique algérien (MEA):«la désertification en Algérie», décembre 95.

http://www.enda.sn/energie/desertif/algerie.htm.

- FAO: "Données agricoles de faostat. Machines agricoles".19 janvier 2006 .

http//:faostat.fao.org

- FAO: "Data. Trade indices".2023 .

https://www.fao.org/faostat/en/#data/TI